جرائم السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية(1923 – 1931م)

■ د. مفتاح بلعيد غويطة*

● تاريخ استلام البحث 2023/12/15م ● تاريخ قبول البحث 20 /2024/01م

■ **الملخص:**

عرفت ليبيا الكثير من الانحرافات والجرائم الناتجة عن الاحتلال الإيطالي وأساليبه المتبعة ضد الليبيين، من هذه الجرائم كانت ظاهرة السلب والنهب التي مورست في حق المتنقلين أو القاطنين في منطقة الحدود الليبية الشرقية المتاخمة لمصر. طرحت الدراسة تساؤلات عدة منها: ما هي دوافع وأسباب جرائم السلب والنهب التي شهدتها منطقة الحدود الليبية المصرية خلال الفترة المعنية؟، وما الإجراءات الرادعة التي اتخذتها السلطات الإيطالية والمصرية بشأنها؟.

للإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر اعتمدت الدراسة على مصادر أصيلة متعددة ومتنوعة، كان من أبرزها الوثائق، المنشورة وغير المنشورة؛ فتوصلت إلى مجموعة من النتائج الهامة، كان من أهمها: أن عمليات وحوادث السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية كانت قديمة وموجودة، لكنها كانت تشتد وتتعاظم كلما توافرت الظروف والأسباب والدوافع التي جعلت منها واقعاً ملموساً هذا من جانب، ومن جانب آخر نجحت السلطات المصرية والإيطالية في بعض الأحيان في استرجاع ما نهب منها من ممتلكات وأسلحة وذخائر ومعدات، كما نجحت بعض القبائل والعائلات الموالية للإيطاليين في فعل الشيء ذاته.

● **الكلمات مفتاحية:** النهب والسلب- الردع- الحدود الليبية المصرية

■ **Abstract :**

Libya has known many deviations and crimes resulting from the Italian occupation and its methods used against the Libyans. The phenomenon of looting was one these crimes was that practiced against the commuters or residents in the eastern Libyan border area adjacent to Egypt. The study

* أستاذ بقسم التاريخ - كلية الآداب الخمس - جامعة المرقب E- maiI: moftahb2014@yahoo.com

raised several questions, including: What are the motives and causes of the looting crimes that took place in the Libyan-Egyptian border area during the relevant period?, What are the deterrent measures taken by the Italian and Egyptian authorities regarding them?, and what are the direct effects?. To answer the aforementioned questions, the study relied on multiple and diverse original sources. The most prominent of which were documents, published and unpublished; It reached a number of important results, including the following: Looting and robbing in the Libyan-Egyptian border area was intensifying and growing whenever the conditions, reasons and motives exist. The Egyptian and Italian authorities succeeded in some cases in retrieving their looted property, weapons, ammunition and equipment. Some tribes and families loyal to the Italians succeeded in doing the same.

● **Keywords:** Looting and Plunder - Deterrence - Libyan-Egyptian border

■ المقدمة:

عرفت ليبيا الكثير من الانحرافات والجرائم الناتجة عن الاحتلال الإيطالي وأساليبه المتبعة ضد الليبيين، فالتهجير والمصادرة والقتل والتعذيب كلها عوامل أججت وساعدت على تفشي ظاهرة السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية، وخاصة في الفترة التي تركزت فيها المقاومة الليبية في شرق البلاد تحت زعامة عمر المختار(1923-1931م).

■ إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

طالت عمليات السلب والنهب بشكل أساسي ممتلكات البدو الليبيين القاطنين في منطقة الحدود واللاجئين من هول الحرب في شرق ليبيا. ووفقاً لهذه الإشكالية فإن الدراسة تطرح تساؤلات عدة منها: ما هي دوافع وأسباب جرائم السلب والنهب التي شهدتها منطقة الحدود الليبية المصرية خلال الفترة المعنية؟، وما الإجراءات الرادعة التي اتخذتها السلطات الإيطالية والمصرية بشأنها؟، وما الآثار المباشرة وغير المباشرة التي ترتبت على مجتمع منطقة الحدود الليبية المصرية من جراء تلك الحوادث؟.

■ أهداف الدراسة:

كان من أهداف الدراسة معرفة آثار جرائم السلب والنهب على الصعيدين المحلي والإقليمي، وخاصة مع تزايد العنف الاستعماري الإيطالي ضد الأهالي في شرق ليبيا.

■ **منهج الدراسة ومصادرها وتقسيماتها:**

كان لأجل تأكيد أو نفي فرضية الدراسة وسبر أغوارها وإعطاء الموضوع حقه من الدرس والتحليل أن اتبعت الدراسة المنهج التاريخي القائم على وصف وسرد البيانات والمعلومات المتعلقة بجرائم السلب والنهب المعنية بالدراسة، وفقاً لمادة علمية أصيلة جمعت من وثائق ومصادر تاريخ الفترة الأجنبية والعربية المنشورة وغير المنشورة. ومن ثم تحليل النصوص للوصول إلى نتائج مرضية؛ وفقا لثلاثة مباحث رئيسية تضمنتها هذه الدراسة، اختص **أولها** بالحديث عن دوافع وأسباب وظروف وقوع جرائم السلب والنهب التي رصدت في منطقة الحدود الليبية المصرية بين1923و1931م، واهتم **المبحث الثاني** بعرض عينات من حوادث السلب والنهب، وعالج **المبحث الثالث** الآثار المترتبة على جرائم السلب والنهب على مجتمع منطقة الحدود الليبية المصرية.

بادي ذي بدء يجب الإشارة إلى أمرين هامين، **أولهما** يتعلق بجغرافية منطقة الحدود الليبية المصرية ميدان الدراسة، فالحدود المشتركة وفقا لاتفاق رسمي مصري إيطالي وقع عليه الطرفان في 6 ديسمبر1925م، تبدأ من نقطة تقع على البحر المتوسط غربي السلوم وشرقي بلدة مساعد الليبية، لينحدر الخط الحدودي جنوباً بشكل مستقيم غربي واحة سيوة المصرية مخترقاً جبال العوينات حتى نقطة الالتقاء مع الحدود المصرية السودانية الليبية في أقصي الجنوب[1]. كانت أقرب المدن والواحات الليبية الحدودية مع مصر امساعد وطبرق والجغبوب وواحة الكفرة والعوينات، ومن الجانب المصري كانت منطقة الصحراء الغربية، وهي تشمل ثلثي مساحة مصر ومن أهم مراكزها السلوم وسيدي البراني والحمام والضبعة والفيوم وسيوة وواحات الفرافرة والداخلة والخارجة، وتعد قبائل الصحراء الغربية في مصر امتداداً ديموغرافياً لبني عمومتها في شرقي ليبيا والعكس[2].

وثانيهما أن حوادث السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية ليست وليدة لحظة الفترة الفاشية وما رافقها من تطورات متسارعة، وإن كان العنف والدموية التي جبل عليها قادة الحزب الفاشي سبباً في تعاظم النشاط اللصوصي على الحدود مع

مصر، فقد سجلت عبر التاريخ حوادث اعتداء وسلب ونهب متبادلة بين القبائل والأفراد في منطقة الحدود مع مصر[3].

● **أولا: ظروف وأسباب جرائم السلب والنهب 1923-1931م:**

في هذه الفترة التي تربع فيها قادة الحزب الفاشي على كرسي الحكم في روما منذ شهر أكتوبر1922م، وتزامن مع رفع الحماية البريطانية عن مصر وجعلها دولة مستقلة ملكية بموجب تصريح 28 فبراير1922م[4]. في هذه الفترة ألقت السياسة الفاشية بوجهها الدامي على الوضع في منطقة الحدود الليبية المصرية، وأدت إلى حدوث اضطرابات وتوترات بعد مضي سبع سنوات عاشتها في استقرار نسبي وهدوء وازدهار تجاري، تزامن مع تصاعد في المنتوج الزراعي والحيواني والتناغم القبلي في المنطقة؛ ناتجة عن اتفاقات إنجليزية إيطالية سنوسية بإحلال السلام وإقامة علاقات طيبة بين هذه الأطراف بموجب اتفاق عكرمة مارس1917م[5].

لقد وقفت جملة من الظروف والأسباب وامتزجت مع بعضها؛ فأفضت إلى عودة النشاط اللصوصي وتزايد عمليات السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية خلال هذه الفترة الحرجة من التاريخ الليبي 1923-1931م، فترة الصراع والحرب بين المحاربين(المجاهدين) الليبيين والقوات البرية الإيطالية المدعومة بإسناد جوي كان يفتقده محاربو ليبيا، ناهيك عن افتقادهم لوسائل أخرى كان يمتلكها الجيش الإيطالي كسلاح المدفعية والاتصالات الهاتفية والبرقية والهندسة العسكرية، ومعرفة باستخدام الأسلحة الفتاكة بشكل عام. كانت السياسات الفاشية في الميدان وعلى الصعيد الإداري والسياسي كفيلة بعودة نشاط السلب والنهب في الحدود مع مصر، فالقرار الذي اتخذه موسوليني زعيم الحزب الفاشي بعيد استلامه للحكم في روما قضى بإعادة إخضاع المستعمرة الليبية بالقوة دونما اعتبارات لما قد ينشأ من أضرار على البنية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، ومن هذا المنطلق أعلن من قبل الإيطاليين انتهاء وإلغاء كل الاتفاقيات الموقعة مع الزعامات القبيلة وقادة الطرق الصوفية وعلى رأسها الطريقة السنوسية جملة وتفصيلاً[6].

تباينت مواقف زعماء وقادة القبائل والأهالي في شرق ليبيا من القرار الفاشي الأخير،

حيث قرر بعضهم القتال ضد الميكنة الحربية الإيطالية الفاشية وآثر بعضهم، ومعظمهم من الفقراء وكثير من القبائل الهجرة واللجوء إلى بلدان الجوار وخاصة مصر، مؤثراً بعضهم الابتعاد عن الحرب وضجيجها[7]، ومتخذاً البعض الآخر الساحة المصرية ميداناً لنشاطه ودعمه السري للمحاربين الليبيين قدر المستطاع. كان تجدد العمليات الحربية في ليبيا وخاصة في شرقها إيذاناً بقيام القوات الإيطالية بانتهاك حرمة النجوع ومناطق استقرار القبائل والسيطرة على ممتلكاتها الزراعية والحيوانية في حالة رفضها الخضوع للإيطاليين، والحال كان مغايراً تماماً للصف القبلي الذي آثر عدم الهجرة ورفض المساهمة في الحرب، فهادن وتصالح وأعلن خضوعه للإيطاليين، فهؤلاء عوملوا معاملة أكثر ليونة من قبل الإيطاليين، الذين استغلوا هؤلاء الخاضعين في عمليات مخابراتية وحتى حربية، وجندت منهم فرق دربت وقاتلت مع الجيش الإيطالي، بل واستخدمت في عمليات مداهمة ومصادرة ممتلكات القبائل الرافضة لفكرة الخضوع لإيطاليا[8].

كان هذا في حد ذاته سبباً في تصاعد وتيرة العداء القبلي والتفكير في الانتقام من القبائل التي تعاونت مع الإيطاليين قبل التفكير في الانتقام من الإيطاليين أنفسهم. مسألة الثأر القبلي كانت سبباً في تزايد عمليات السلب والنهب المتبادل بين القبائل[9]. خاصة وأن القائمين بتلك العمليات جلهم كان على دراية تامة بطبيعة المنطقة الجغرافية وتركيبتها الديمغرافية، ومن ثم كان القائمون بعمليات السلب والنهب يرون في اقتصاديات القبائل المعارضة والخاضعة هدفاً مشروعاً لعملياتهم، وكانت القوافل التجارية العابرة للحدود الأكثر تهديداً وتعرضاً للهجمات من قبل اللصوص، بغض النظر عن جنسياتهم ودوافعهم[10].

كانت عمليات مصادرة الإيطاليين للأراضي والحرق وتسميم الآبار والاعتقال والسجن والإعدامات وفرار الناس من أراضيهم قد ضرب النشاط الاقتصادي في العمق؛ فلا زراعة ولا تجارة بل وتناقصت السلع التجارية التي كانت تعتمد على المواشي البرقاوية ومنتوجاتها إلى حد كبير، مقارنة بالسنوات التي سبقت عمليات الحرب الدامية في برقة، وبالتالي أصبحت الفاقة والفقر بادية على سكان برقة مقاتلين وغير مقاتلين[11]. كان

الحصول على القوت والبقاء على قيد الحياة دافعاً للكثيرين لممارسة السلب والنهب بغض النظر عن كونه موجهاً ضد الإيطاليين أو ضد بني جلدتهم من الليبيين، ناهيك عن أن هناك مصريين وأجانب شاركوا في عمليات السلب والنهب[12]، بما في ذلك أعداء الفاشية من القاطنين في ليبيا، فبعد استلام الفاشيين للحكم عمل هؤلاء على إزاحة الاشتراكيين من جل الإدارات المدنية والعسكرية، وصودرت ممتلكات بعضهم وأخضع بعضهم للاعتقال والسجن. ومن هنا ظهرت منظمات إيطالية في ليبيا ومصر ودول عدة تناصب الفاشية العداء، وشجعت أتباعها على القيام بمهاجمة نقط الحماية والمراقبة والمعسكرات على الحدود مع مصر، وبالتالي الاستيلاء على معداتها ومحتوياتها[13].

كان المصريون ممن تربطهم علاقات وطيدة دماً ونسباً بقبائلهم الأصل في ليبيا قد تضرروا من تصاعد العمليات الحربية في شرق ليبيا، ومن توقف النشاط التجاري والرعوي في المنطقة، مع عجز الحكومات المصرية المتعاقبة خلال هذه الفترة عن إيجاد الحلول لقاطني كبريات المدن المصرية من فلاحين وعمال ونحوهم من العوام، وطبيعي عجزها التام عن حل مشكلة الفقر والبطالة لسكان الصحراء الغربية والواحات ومنطقة الحدود مع ليبيا[14]. أسهم هذا في البحث عن لقمة العيش ودفع بالبعض إلى التعاون مع اللصوص والعاطلين عن العمل في عمليات السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية، حيث كان بعضهم لا يكتفي بممارستها داخل الحدود المصرية، وإنما يمارس نشاطه داخل الحدود الليبية أيضاً[15].

كانت الإجراءات الصارمة التي اتخذت في منطقة الحدود مع ليبيا من قبل الجانب المصري كما سنرى لاحقاً بسبب الاحتجاجات الإيطالية وبسبب تصاعد الحرب في ليبيا المجاورة قد عنيت بالجانب الأمني والإداري والاقتصادي والاجتماعي، فكانت سبباً في تقييد حرية حركة السكان بالمنطقة[16]؛ فكان كل هذا دافعاً لتعاظم نشاط السلب والنهب ونحوها، وبمشاركة واسعة من المصريين سكان الحدود الغربية المتاخمة لليبيا.

● ثانيا: عينات من حوادث جرائم السلب والنهب النوع والزمن والتطور:

فيما يخص إحصائيات عمليات السلب والنهب التي أسهمت الدوافع والأسباب السالفة الذكر في تعاظمها وتزايدها خلال هذه الفترة فإنه من الصعوبة بمكان وضع

إحصائيات دقيقة بالعمليات التي تمت وحدثت بالفعل، فباستثناء ما وثقته السجلات الرسمية الإيطالية عن حوادث تعرضت لها مواقع إيطالية أو قبائل موالية لإيطاليا لا توجد إحصائيات دقيقة بعدد وقيمة المنهوبات، ولكن من خلال سرد الحوادث التي وقعت ودونتها المصادر الإيطالية والمصرية يمكننا الوقوف على عمليات السلب والنهب التي تمت، وفهم الظروف التي وقعت فيها تلك الحوادث. وتنبغي الإشارة إلى أنه كلما زادت حدة المعارك تزايدت عمليات السلب والنهب وما في حكمها على القبائل الخاضعة لإيطاليا وعلى حاميات الحدود الإيطالية[17].

ونسرد فيما يلي إيجازا لإحدى وقائع عمليات السلب والنهب التي شهدتها منطقة الحدود. حيث تعود الواقعة إلى شهر يونيو1924م، وتتمثل في حادثة سرقة خمسة وثلاثين جملاً من عائلة التركاوي، وهي عائلة تنتمي إلى قبيلة العواقلة بشرق ليبيا، سيق منها إلى سوق السلوم بمصر عشرون بعيراً، يمتلك سعد بوعقيله التركاوي منها اثني عشر رأساً، والباقية تعود ملكيتها لإسماعيل عبد السميع أبو سديرة، هذا الأمر دعا هذين الرجلين إلى الاستنجاد بزعيم قبيلتهم الشيخ إسماعيل عبد السميع العوكلي، وحددا له هوية السراق وهم سعد كمش ومساعديه عبد الرزاق يحي ومحمد الفيتوري، وهؤلاء كانوا عسكريين يتبعون دور الحراسة، ويقاتلون تحت إمرة قادة يتلقون توجيهاتهم من الزعيم السنوسي الأمير محمد إدريس السنوسي نفسه[18].

لقد تعاملت السلطات المصرية باهتمام بالغ مع هذه القضية؛ فحال وصول تقرير رئيس قسم السلوم المتضمن التحقيقات المشار إليها إلى نائب محافظة الغرب أبلغ الأخير مدير عام مصلحة أقسام الحدود برسالة مؤرخة في1924/6/14م، تضمنت تفاصيل شاملة بالواقعة، وأبلغه بحجز اليوزباشي كمش ورفاقه والجمال، ومصادرة ما كان بحوزتهم من أسلحة، مستفهما منه عن الكيفية التي يتعامل بها مع هؤلاء الموقوفين من حيث المال والغذاء والمرعى لجمالهم[19]. وبعد عدة مراسلات ومداولات شهدتها القضية خلال شهر يونيو ويوليو من السنة ذاتها بين مدير عام أقسام الحدود ووزير الحربية والبحرية من جهة ووزير الخارجية المصرية من جهة ثانية أبلغت الخارجية المصرية المسؤولين في محافظة

الصحراء الغربية بضرورة إيجاد حل ودي بين الطرفين، فتم رد الجمال لأصحابها وسمح للموقوفين بالعيش في شرقي وادي النيل[20].

تواصلت عمليات السلب والنهب بعد احتلال واحة الجغبوب من قبل القوات الإيطالية فبراير1926م، وتصاعدت بالتالي عمليات الانتقام والسلب والنهب ضد الأهالي والقبائل التي أذعنت للإيطاليين[21]. في المقابل تعرضت قبائل أخرى لعمليات سلب ونهب نفذتها مجموعات مسلحة يقاتل عناصرها مع الإيطاليين، مما دفع بتلك القبائل للهجوم على نقط الحراسة الحدودية الإيطالية المصرية، وتسجل في هذا الصدد الوثائق الإيطالية هجوماً من هذا القبيل نفذه بعض مقاتلي قبيلة البراعصة، ونجاحهم في الاستيلاء على بعض الأسلحة والذخائر والغنائم الأخرى، ومن ثم الفرار رغم تعرض هؤلاء المهاجمين للقصف من قبل الطائرات الإيطالية التي نجحت في قتل معظمهم[22].

تواصلت عمليات الهجوم والسلب والنهب في الأعوام التالية؛ ووفقا لتقرير أعد من قبل السلطات الإيطالية مؤرخ في أبريل1928م فإن اللصوصية من عمليات سلب ونهب وهجوم على الحاميات الإيطالية والقبائل الموالية قد ازدادت بوتيرة كبيرة، واشتركت فيها عناصر متعددة وليست دائمة الإقامة في المنطقة[23]. ومع تطورات الحرب بعد صيف سنة1929م وفشل المفاوضات التي جرت بين الإيطاليين والمجاهدين الليبيين في برقة برئاسة عمر المختار تزايدت عمليات السلب والنهب في منطقة الحدود، فقد تعرضت قوافل قبائل الفواخر لعمليات سلب ونهب، أفقدها قرابة الخمسين جملاً في إحدى الغارات، وقد تم بيع معظم تلك الجمال في الأسواق المصرية[24].

ولما كانت عائلات المحاربين الليبيين إما قتلت أو اضطرت إلى الهجرة نحو مصر فإن الباقين منهم أصبحوا هدفاً مشروعاً لهجمات المهاجمين لسلبهم ونهبهم، ففي يوليو1930م حاول بعض اللصوص القيام بالإغارة على الإبل الخاضعة للإيطاليين بالقرب من الحدود من جماعات عبرت الحدود كانت مستقرة في محافظة مرسى مطروح المصرية[25]. كان أصحاب هذه المنهوبات مجاهدون وقطاع طرق ولصوص يتسللون بها عبر الحدود، خاصة وأن القوافل الصغيرة كانت تنجح في عبور الحدود قرب مساعد

دونما تتمكن الوحدات الإيطالية للمراقبة في الحدود من رصدها، وإلقاء القبض علي أصحابها ومصادرة حمولتها، وكانت تللك المنهوبات تباع في سوق السلوم، التي تشكل مركزاً لتصريف المنهوبات والمسروقات المنسابة عبر الحدود، لكن بعد التضييق على الشمال تحولت عمليات الإغارة على النقط الإيطالية وعلى المسافرين عبر الحدود من الجغبوب إلى شرقي واحة الكفرة[26].

● **ثالثا: آثار جرائم السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية:**

لفهم الآثار المباشرة التي نتجت عن جرائم السلب والنهب نستعرض ما اتخذ بشأنها من إجراءات قاسية رادعة مصرية وإيطالية وفق ما يلي:

1 - **التشدد في تطبيق الإجراءات الرادعة من قبل سلطات الحدود الإيطالية والمصرية:**

بعد تزايد عمليات السلب والنهب التي طالت القوافل التجارية العابرة للحدود وطالت النقط الأمنية والعسكرية والدوريات الأمنية والعسكرية والشرطة المصرية الليبية اتخذت إجراءات رادعة إيطالية مصرية بالخصوص؛ ففيما يخص الجانب الإيطالي فقد شرعت القوات الإيطالية في احتلال وتحصين آبار المياه الواقعة على مقربة من الحدود مع مصر، حتى يمكنها حرمان القائمين باللصوصية ونحوها من استغلالها، واستعداداً لضمها إلى واحة الجغبوب حال السيطرة الكاملة عليها[27].

على الصعيد نفسه كثفت الدوريات الإيطالية الجوية والبرية من عملها على طول خط الحدود مع مصر، بما في ذلك التوسع في إنشاء نقط جديدة ومد خطوط البرق والهاتف لكل النقط الإيطالية العاملة على طول الحدود مع مصر وتلك الواقعة في جوف الصحراء أو المدن والمراكز الإيطالية في شرق ليبيا[28]. وبهذا تسنى للقوات الإيطالية البرية والجوية التدخل وإبادة مجموعات قبلية رأت إيطاليا أنها قد شنت في وقت سابق هجمات على نقط حراسة إيطالية واستولت على ما فيها من أسلحة وتموين ومعدات مختلفة، وأعطيت الأوامر لسلاح الجو الإيطالي بقصف أي تجمعات أو أفراد متنقلين من وإلى مصر، يستثنى من هذا العابرون الذين يمتلكون تصاريح دخول إلى مصر من قبل السلطات الإيطالية في البردية[29].

كانت الدوريات الإيطالية قرب الحدود تطلق النار على عابري تلك الحدود من الجانب المصري، على الرغم من أن بعضهم كان يبحث عن إبل شاردة يعتقد أنها قد دخلت الأراضي الليبية[30]. كان احتلال القوات الإيطالية واحة الجغبوب الاستراتيجية فبراير1926م قد مكن إيطاليا من التحكم في منفذ رئيسي على الحدود مع مصر، وحرمان المهربين والتجار واللصوص من ارتياد هذا الطريق. ناهيك عن افتتاح قنصلية إيطالية في السلوم رسمياً في ديسمبر1924م قد مكن نائب القنصل الإيطالي في السلوم من حرية العمل مع السلطات المصرية على مراقبة الطريق الساحلي الرابط بين امساعد والسلوم، ناهيك عن حماية الثروة الحيوانية للقبائل الخاضعة لإيطاليا، وجعل الضرائب المفروضة على حركة التجارة لتلك القبائل أقل كلفة حتى لا يتشجع مالكو الثروة الحيوانية والتجار اللجوء إلى التهريب للتخلص من الأعباء الجمركية[31].

كانت الإجراءات الإيطالية الرادعة قد تعززت بالسيطرة على الواحات والمراكز الأخرى التي كانت تشكل مصادر للتموين والدعم الغذائي؛ لذا تم احتلال واحات جالو وأوجلة وتازربو والزيغن ومن بعدها واحة الكفرة والعوينات، كما شرعت السلطات الإيطالية في الحدود في تسهيل عملية العودة للراغبين في الرجوع إلى قراهم وخاصة في غرب ليبيا، شريطة إعلانهم الولاء والخضوع لإيطاليا[32].

وفيما يخص الجانب المصري فإن عمليات السلب والنهب في منطقة الحدود التي تزامنت مع تصاعد العمليات الحربية في شرق ليبيا وتزايد أعداد الفارين نحو القطر المصري من الحرب وأهوالها قد خلق أزمة أمنية واقتصادية وسياسية للحكومة المصرية خلال هذه الفترة؛ لذا وضعت خطة لتطبيق إجراءات الردع للقضاء على عمليات السلب والنهب واللصوصية بشكل عام، ناهيك عن وضع حد للخروقات الأمنية والتعامل مع الحركة عبر الحدود مع ليبيا بما يجنب مصر أية مشاكل مع إيطاليا الدولة الاستعمارية المحتلة للقطر الليبي، وخاصة مع تزايد الشكاوى الإيطالية التي قدمت إلى كبار المسؤولين المصريين في وزارة الخارجية المصرية عبر المفوضية الإيطالية بالقاهرة، أو عبر زيارات مسؤولين إيطاليين كبار من العائلة المالكة أو من الحكومة الإيطالية للقاهرة، والتقائهم بنظرائهم في العائلة الخديوية أو في الحكومة المصرية[33].

لقد أخضعت المنطقة الغربية من مصر إدارياً وعسكرياً لنظام إداري معقد، قسمت فيه محافظة الصحراء الغربية والحدود إلى وحدات إدارية صغيرة، وقد أنشئت عدة مواقع عسكرية محصنة على مقربة من الحدود وفي وسط الصحراء الغربية، زودت بكل الوسائل المتطورة حينها، مما مكن الدوريات التابعة للشرطة والجيش من مراقبة الحدود مع ليبيا وضبطها[34].

وبسبب الاتهامات الإيطالية للحكومة المصرية بأنها تتساهل في مسألة مصادرة السلاح والذخيرة من اللاجئين الليبيين خاصة حال قرارهم العودة إلى بلادهم ردت الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات رادعة منها مصادرة الأسلحة التي تكون بحوزة عابري الحدود أو المقيمين بالقرب من منطقة الحدود مع ليبيا، فضلا عن ذلك فرض الأحكام العرفية، بحيث شملت الليبيين المقيمين في منطقة الحدود وكذا التجار الليبيين المقيمين بالسلوم بصفة مؤقتة، فهؤلاء كانوا يحاكمون أمام المحاكم المصرية المحلية، باستثناء من أقروا بولائهم لإيطاليا أو أنهم من رعاياها بالقطر المصري في الأساس[35].

وفي نطاق متصل أجبر كثير من قاطني منطقة الحدود مع ليبيا ممن اختاروا مصر مأوى لهم على مغادرة المنطقة إلى وسط وشرقي وادي النيل، كما طلب من الزعامات والقيادات الليبية مغادرة مصر بالمرة أو الرضا بالإقامة دونما ممارسة أية أنشطة سياسية أو الاقتراب من خط الحدود الغربية، كما منع زعماء آخرون ليبيون من دخول مصر[36]. واتخذت أيضا إجراءات جمركية تتعلق بالمرور عبر منفذ امساعد السلوم، حيث فرضت رسوم على الإبل والمواشي القادمة من برقة، قدرت قيمتها ما بين 75 و108 قرش مصرية[37]. واشترط أحياناً التنسيق مع كبار المستشارين المعنيين في النيابة القنصلية الإيطالية في السلوم أو في نقط الحدود المشتركة الإيطالية المصرية لدخول تلك المواشي للأراضي المصرية، ومن ثم تصريفها في السوق المصري، واتخذت قرارات لرفض شراء بل ومعاقبة المخالفين من الباعة الذين يعرضون بضائعهم إن لم يكن بحوزتهم تصاريح إيطالية بالخصوص[38].

2. ضرب الاقتصاديات المحلية:

تعرضت الماشية والثروة الحيوانية للهلاك بسبب محاولة الابتعاد بها عن بؤر الصراع وبسبب النهب والسلب، مما جعلها في أوضاع صحية غير سليمة، فإما أصيبت بالهزل والضعف، لقلة المرعى أو نفقت بالمرة على الحدود، عندما كان أصحابها يحاولون العبور

بها إلى مصر لإنقاذها من خطر الجوع والمرض والسلب والنهب، ولا ننسى أن القصف والقتل وحرق المزروعات ونحوها أجبر الأهالي على نقل ممتلكاتهم من الحيوانات والماشية للعيش بالصحراء الغربية في مصر[39].

والناظر للإحصائيات المنشورة من قبل الإيطاليين أنفسهم - انظر الجدول أدناه - يلاحظ التذبذب والتناقص في أعداد الماشية والخراف والماعز، الذي كان قد عبر الحدود الشمالية نحو السلوم خلال الفترة 1922-1927م مقارنة بالمعدل السنوي في ظل الرخاء الذي عاشته المنطقة في سنوات سابقة.

جدول يبين أعداد الحيوانات الليبية العابرة للحدود مع مصر خلال السنوات 1922-1927م[40].

السنة	إبل	ضأن وماعز	المجموع
1922	2684	40705	43389
1923	8961	104213	113174
1924	8344	172383	180727
1925	11391	86453	97844
1926	6829	27960	34789
1927	4986	26161	31147

من خلال الجدول السابق يتضح أن عام 1924م كان قد مثل الذروة في تجارة الماشية مع السوق المصري عبر الحدود، حيث بلغ المورد إلى مصر 180727 رأساً من الماشية والخراف، لم تصل الكمية إلى هذا المستوى في السنوات السابقة أو اللاحقة. بل كان النصف الثاني من عام 1927م قد شهد تناقصاً واضحاً في أعداد المواشي المهربة إلى مصر، في المقابل تزايدت عمليات التهريب في سلع أخرى أدخلت إلى برقة من مصر، وخاصة من السكر والشاي والأرز، حيث بلغت قيمتها 22425 جنيهاً مصرياً[41].

لقد فسر هذا التناقص من قبل الإيطاليين بأن العدد المهرب كان أكثر من العدد المعلن عنه في سجلات سلطات الحدود من الجانب المصري، وترى السلطات الإيطالية أنه في شهر مايو1928م قد تصاعدت عمليات التهريب بحوالي 2520 رأساً من الغنم و340 بعيراً وصلت إلى مصر دونما أي إجراءات قد تمت بشأنها في الجمارك الإيطالية[42]، ناهيك عن أن بعض الإبل والحمير التي أرسلت لم تكن للبيع وإنما كانت مخصصة لجلب البضائع من داخل الأسواق المصرية أو تلك المهربة من بلدان متوسطية مثل تركيا واليونان[43].

والحقيقة كان من بين أسباب التناقص في أعداد المواشي وما في حكمها الموردة إلى مصر العمليات الحربية المتنامية قرب الحدود. فمن نجى منها من السلب والنهب والنفوق بسبب الإجهاد والمرض فإنه قضي عليه بسبب الغارات الجوية أو مصادرة الدوريات الإيطالية لتلك المواشي، أو الحجز قبل السماح لأصحابها بالتوجه بها إلى أسواق مصر في الحمام وكرادسة ومطروح، مما عرض أكثرها للموت جوعاً وعطشاً، أو على الأقل أصبحت هزيلة[44].

لقد ضربت الماشية والثروة الحيوانية ومنتوجاتها في العمق، وهي إحدى أهم ركائز الاقتصاد لسكان منطقة الحدود المصرية الليبية، بل وإن حرفة الرعي والمتاجرة بالمواشي ومنتوجاتها لم تعد الحرفة الرئيسية التي يقتات منها أبناء القبائل في غرب مصر وشرق ليبيا، ولم تعد تؤمن الغذاء لسكان برقة بالمقايضة بالحبوب والألبسة، وفقد السوق المصري الاستهلاكي مصدراً مهماً من المواشي والخراف الحيوانية الليبية ومنتوجاتها، وخاصة من السمن والزبدة واللحوم في تلك الفترة[45].

لقد تراجعت بسبب الإجراءات الرادعة من قبل الإيطاليين عمليات السلب والنهب في منطقة الحدود مع مصر، وخاصة الشمالية منها، فالمهاجرون والتجار آثروا نقل تجارتهم جنوباً عبر واحة الكفرة العوينات فالواحات المصرية، بعيداً عن منفذ امساعد السلوم في الشمال ومنفذ الجغبوب سيوة في الوسط، بحيث أصبحت السلع تتجه رأساً نحو القاهرة عبر سوق كرداسة[46]. على الصعيد نفسه كانت عمليات التهريب ودخول الأسلحة وتعاظم

تجارتها مبرراً للسلطات الإيطالية لغلق الحدود مع مصر البتة، وتوج هذا بإقامة سور الأسلاك الشائكة ولمسافة 300كيلو متر على الحدود[47]، وبالتالي لم يجد القائمون بعمليات السلب والنهب الفرص لممارسة نشاطهم اللصوصي في منطقة الحدود الليبية المصرية.

3 - تصدع اللحمة القبلية والاجتماعية لسكان منطقة الحدود:

كان من أبرز الآثار التي ترتبت على عمليات السلب والنهب في منطقة الحدود المصرية أن فقدت حركة المقاومة الليبية ركيزتين مهمتين طالما حافظت عليهما في السنوات الماضية وخاصة في إقليم برقة وإلى حد كبير، وهما التناغم القبلي وضمان وصول المؤن والغذاء من مصر، فانتشرت وتعاظمت الفاقة التي أصبح يعاني منها سكان الحدود الليبية المصرية بسبب العمليات الحربية في ليبيا، وعدم وجود مصدر لقمة العيش، وتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين الفارين من الصراع في ليبيا[48]. ففي الجانب الأول أصبحت القبائل في حالة عداء مستحكم بسبب مواقفها من استمرار الحرب وتجددها في برقة بعد فترة السلام التي تحققت أواخر الحرب العالمية الأولى، فمن آثر الحياد من القبائل البرقاوية اتهم بالتواطؤ مع الإيطاليين، وبالتالي حملت كل عمليات السلب والنهب للممتلكات القبائل لأعدائها من القبائل الأخرى؛ مما أذكى جذوة الثأر بين القبائل، وكان هذا سبباً في ازدياد عمليات السلب والنهب من خلال الغارات الخاطفة على مراعي القبائل المعادية ونحوها[49].

لقد امتد النزاع القبلي إلى الساحة المصرية، وشهدت الأسواق المصرية نزاعات علنية حول ملكية بعض الحيوانات، مما أفقد قيمتها لدى المشترين، أو عرضها للحجز والمصادرة من قبل السلطات المصرية[50]. إن فقدان المقاومة للمخزون البشري والمادي جعلها لقمة سائغة لرشاشات الجيش الإيطالي، الذي كان يطارد فلول المحاربين في كهوف ووديان الجبل الأخضر، حتى قضى على هؤلاء المحاربين الذين افتقد أكثرهم لما يسد رمقه، ولم يعد بيده من الذخائر ليقاوم الإيطاليين إلا بضع رصاصات[51]؛ فقتل أو سلم نفسه للإيطاليين فشنق أو أعدم أو نفي إلى جهات غير معلومة إلى هذه اللحظة. ومن هنا افتقدت حركة المقاومة الدعم البشري الذي حافظت عليه في كثير من مراحل تاريخها في الصراع ضد الإيطاليين.

■ **الخلاصة:**

يمكننا بعد إتمام هذه الدراسة المتواضعة أن نستنتج أن عمليات وحوادث السلب والنهب في منطقة الحدود الليبية المصرية كانت قديمة وموجودة وتشتد وتتعاظم كلما توافرت الظروف والأسباب والدوافع التي تجعل منها واقعاً ملموساً. وتركت آثارها المباشرة وغير المباشرة على مجتمع منطقة الحدود الليبية المصرية، بل وعلى سكان القطرين الليبي والمصري بشكل عام. هذا من جانب، ومن جانب آخر كان من آثار السلب والنهب وما اتخذ من إجراءات رادعة بشأنها ضرب الاقتصاديات المحلية للمنطقة وأهمها التجارة وخاصة تجارة المواشي والخراف ومنتوجاتها، كما كانت سبباً في تأجيج الثأر بين القبائل الليبية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة في ظل تبدل السياسات الاستعمارية الفاشية، وقوة إجراءات الردع المصرية الإيطالية في منطقة الحدود.

■ **الهوامش**

1 - دار الوثائق المصرية القاهرة، وثائق مجلس الوزراء المصري، الكود الأرشيفي: 050753-0075، المحفظة رقم1084، الملف رقم 3، الاتفاق المصري الإيطالي بشأن تعيين الحدود بتاريخ 6ديسمبر1925م؛ أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة لسنة 1926، القاهرة، مطبعة حوليات مصر السياسية، ط/1، 1929، ص 98؛ فاطمة علم الدين عبد الواحد، حدود مصر الغربية دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص 59-177.

2 - Carole Collins, Imperialism and Revolution in Libya, Merip Reports, No. 27 (Apr., 1974), p.4;

وثائق مجلس الوزراء المصري، الكود الأرشيفي050735-0075، المحفظة رقم 1084، الملف رقم 3، الوثيقة رقم7؛ محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945م، القسم الثاني البلاد الحالية الجزء الرابع مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان ومصلحة الحدود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م، ص241-295؛ إسلام زعبل، التوزيع الديمغرافي للقبائل في مصر، المعهد المصري للدراسات القاهرة، 2019م، ص 27، 31-40.

3 »الوثائق المصرية بالقاهرة، وثائق مجلس الوزراء المصري، الكود الأرشيفي: 040915-0075، شكوى مرفوعة من تجار بنغازي مرفقة بمذكرة رئاسة مجلس الوزراء المصري لنظارة الحقانية

أبريل 1888م؛ وثائق عابدين، دار المحفظة رقم (551)، التماسات العربان؛ فاطمة عبد الواحد، مرجع سابق، ص 39-53.

4 - Marlowe, j. Anglo- Egyptian Relations, 1800 – 1956, Frank Cass and Company, London, 1965, p248.

5 - إيفانز بريتشارد، السنوسيون في برقة، ترجمة: عمر الديراوي أبو حجلة، الفرجاني، طرابلس، د.ت، ص 245 – 246.

6 - Evans Pritchard, Italy and the Sanusiya Order in Cyrenaica, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 11, No.4, 1946t, p.84; F.O, 37112392/, No1, Relations between Great Britain, Italy and the Senussi, 1912 to 1924;

(الوثائق الإنجليزية غير المنشورة شعبة الوثائق الأجنبية بالمركز الليبي للمحفوظات طرابلس)؛ جريدة السياسة، ع/187، 4 يونيو 1923؛ أنجيلوا ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ترجمة: محمود على التائب، مراجعة: عمر محمد الباروني، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1995، ج/2، ص 82-83.

7 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي:010221-0078، المحفظة رقم 428، رسالة وزير الحربية والبحرية المصري إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ 1924/11/8 بشأن دخول اللاجئين إلى مصر.

8 - المصدر نفسه، الكود الأرشيفي010222-0078، المحفظة رقم428 الملف رقم11، أقوال سعد كمش في التحقيقات بمركز قسم السلوم بتاريخ 1924/6/12م.

9 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23،، ترجمة: المهدي عمر التريكي، إعداد: موسى حسين عمر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000، مج/1، الوثيقة رقم 116، ص366؛ مج/2، الوثيقة رقم 248، ص283-284.

10 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي 010222-0078، المحفظة رقم 428، مراسلة الوزير الإيطالي المفوض بالقاهرة إلى وزير الخارجية المصرية فبراير1926م.

11 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 105، ورقم112، ص333-334، 353-354؛ مج/2 الوثيقة رقم304، ص444-446؛ الوثائق الإيطالية، المجموعة الثامنة والعشرون العمليات العسكرية لاسترداد الواحات الواقعة على خط العرض 29° ترجمة: شمس

الدين عرابي بن عمران، إعداد وترتيب: وداد فتحي فتيتة، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003، مج/3، ص535-542؛ اتيليو تروتسي، برقة الخضراء، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ط/2، 2009، ص132-135، 223، 234، 254، 260؛ بوكا، مصدر سابق، ص233-245.

12 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/2، الوثيقة رقم 309، ص463.

13 - Caserta, Di Albino, Staria poli Interna men ; A Ricordo Dell Internamento Subito Nel Compi di Concontramento, Dagli Italiani D' Egitto, Roma, 1975, p1537-.

؛وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم 302، الملف رقم 29/9/55، رسالة المستشار الملكي إلى وكيل وزارة الخارجية المصري بتاريخ 1940/1/15 بشأن الإيطاليين أعداء الفاشية في مصر؛ رودلفو غراسياني، برقة الهادئة، ترجمة: إبراهيم سالم بن عامر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط/4، 1998، ص 205-210.

14 - وثائق مجلس الوزراء المصري، المحفظة رقم (2) محاضر جلسات، الجلسة المنعقدة في 18 يناير 1928، ب/ ملحق كشف المسائل البند رقم (104) حربية، ص2؛ الجلسة المنعقدة في 3 يناير 1929، مشروعات القرارات، مذكرات اللجنة المالية، البند رقم (19) حربية، ص4 .

15 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 164، ص508-509.

16 - وثائق عابدين، المحفظة رقم (551)، التماسات العربان.

17 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم133، ص412-413.

18 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي010222-0078، المحفظة رقم428 الملف رقم11، تصريح الشيخ إسماعيل بو عبد السميع العوكلي بتاريخ1924/6/11م.

19 - المصدر نفسه، الكود الأرشيفي010222-0078، المحفظة رقم428 الملف رقم11، رسالة نائب محافظ الغرب إلى مدير عام مصلحة أقسام الحدود بتاريخ 1924/6/14م بشأن قضية جمال العوكلي.

20 - المصدر نفسه، الكود الأرشيفي010222-0078، المحفظة رقم428 الملف رقم11، مجموعة مراسلات بين أقسام الحدود والحربية والخارجية المصرية بشأن قضية جمال العوكلي.

21 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 90، ورقم96، ص288-290، 308-310.

22 - المصدر نفسه، مج/1، الوثيقة رقم 103، 107، ص 326-327، 339.

23 - المصدر نفسه، مج/1، الوثيقة رقم 140، ص434-435، الوثيقة رقم 164، ص507-508.

24 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، المحفظة رقم 428، الكود الأرشيفي: 010244-0078، المحفظة رقم 667، تقرير مأمور قسم السلوم بتاريخ 1930/7/1 عن نهب عربان الفواخر بالسلوم لجمال قبيلة المنفه في أبريل 1930م؛ الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/2، الوثيقة رقم 258، ص310.

25 - المصدر نفسه، مج/2، الوثيقة رقم 309، ص463.

26 - المصدر نفسه، مج/1، الوثيقة رقم 164، ص507، مج/2، الوثيقة رقم 247، 304، ص280-281، 444-446.

27 - Francesco Meriano, La Questione Di Giarabub, Nicola Zanichelli Editore, Bologna, 1925, pp43135-.

28 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي: 010221-0078، المحفظة رقم 428، رسالة وزير الحربية والبحرية المصري إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ 1924/11/16 بشأن اجتياز دورية إيطالية للحدود كانت تتعقب مهربين.

29 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 103، ص326-327؛ وثائق وزارة الخارجية المصرية، أقوال إسماعيل بو عبد السميع بوسديرة في التحقيقات بمركز قسم السلوم.

30 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 169، ص525-526؛ مج/2، الوثيقة رقم171، ص31-32.

31 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 305 ورقم 306، ص 326 –337. بخصوص افتتاح قنصلية إيطالية في السلوم أنظر:

Governo Della Cirenaica, Gabinetto, Del Governatore, Relazione Di Governo, Gennaio1923-Maggio 1924-A-S-E-il Ministro delle Colonie, Bengasi, 18 Maggio 1924, p.53.

(الوثائق الإيطالية غير المنشورة/ شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات طرابلس)؛ وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفي021483-0078، المحفظة 481.

32 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/2، الوثيقة رقم221،202، ص181،128-186.

33 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم 422، رسالة الوزير المفوض المصري بروما إلى وزير خارجيته بتاريخ 1931/3/21 بشأن خطاب وزير المستعمرات الإيطالي في مجلس الشيوخ ؛ رودلفو غراسياني، مصدر سابق، ص 77-78.

34 - وثائق مجلس الوزراء، المحفظة رقم 2، محاضر جلسات، الجلسة المنعقدة في 18 يناير 1928، أ/ مشروعات القوانين والمراسيم، بند رقم 74 مالية، ص 21؛ وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي.011549-0078، المحفظة 438، رسالة محافظ الصحراء الغربية بالنيابة إلى مدير عام مصلحة الحدود بوزارة الحربية بمصر بتاريخ 26 يوليو 1927.

35 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثائق رقم107، 150-151، 155، 170، الصفحات: 339-340 ، 460-467، 477، 528-529.

36 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم 422، الملف رقم 3/115/2، مذكرة المفوضية الإيطالية إلى الخارجية المصرية بتاريخ 1931/6/4م وموضوعها الثوار الليبيون القادمون إلى الأراضي المصرية.

37 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 106، ص336-337

38 - Provisional Statement of the Costoms Receipts for the Month of Jan-Oct19231924-.

وثائق عابدين غير المنشورة، الكود الأرشيفي005025-0069؛ أحمد شفيق، مصدر سابق، ص 440 – 444.

39 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم108، ص342-343؛ مج/2، الوثيقة 296، ورقم305، ص410-415، 450.

40 - المصدر نفسه، مج/1، الوثيقة رقم134، ص415-416.

41 - المصدر نفسه، مج/1، الوثيقة رقم 115، ص362-363.

42 - المصدر نفسه، مج/1، الوثيقة رقم 144، ص446-447.

43 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري القديم، المحفظة رقم666، الملف رقم 115/2/42، رسالة المفوضية الإيطالية إلى الخارجية المصرية في 2/27/ 1926 بشأن التهريب عبر الحدود المصرية.

44 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مجـ/2، الوثيقة رقم 249، ص286-288.

45 - Governo Della Cirenaica, Direzione Affari Civill E Politici, Bengasi, Li 12 Sett 1922, N.2580, Alministero Delle Colonie, Roma; 1922.

(الوثائق الإيطالية غير المنشورة، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الليبي للمحفوظات طرابلس).

46 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي010228-0078، المحفظة رقم428 الملف رقم17، رسالة وزير الحربية والبحرية إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة بتاريخ1925/9/23 بشأن دخول أشخاص من وإلى القطر المصري؛ الوثائق الإيطالية مجموعة 23، مج/1، الوثيقة رقم132، ص409-410؛ مج/2، الوثائق رقم:172، ورقم249، رقم293، ورقم296، ص34-35، 286-287، 399-400، 410-415.

47 - غراسياني، مصدر سابق، ص 88 – 90؛ مجلة الرابطة الشرقية، ع/ 6، س/3 مارس 1931، ص 28.

48 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، مج/1، الوثيقة رقم 105، ورقم112، ص333-334، ص353-354؛ مج/2 الوثيقة رقم304، ص444-446.

49 - الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، (2000)، مج/2، الوثيقة رقم 248، ص283-284.

50 - وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي 010222-0078 ، المحفظة رقم428 خطاب الوزير الإيطالي المفوض بالقاهرة المرسل إلى وزير الخارجية المصرية بتاريخ فبراير1926م؛ الكود الأرشيفي: 010244-0078، المحفظة رقم 667، تقرير مأمور قسم السلوم بتاريخ 1930/7/1 المرسل إلى محافظ الصحراء الغربية بالسلوم عن نهب مجموعة من قبيلة الفواخر بالسلوم لجمال قبيلة المنفه؛ الوثائق الإيطالية، مجموعة/23، (2000)، مج/1، الوثيقة رقم108 ورقم 135، ص342، 418-420.

51 - محمد أسد، الطريق إلى الإسلام، ترجمة: عفيف البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/5، 1977، ص360.